Application of Certain Economical Indicators in the Economy of Iraq

Asst. Prof.Dr.Yousif Ali Majed Asst.lect.Neaam Sabah Jerah
Administration and Economics college / University of Basra

Abstract

Central banks over world even it difference in their economic systems seek to achieve economic stability by using their monetary tools .Iraq central bank is one of these banks which have its independency after 2003 according to law 56 on 2004,it depend on direct and indirect monetary tools to achieve its goals.

Through the period 2003-2008 Iraq was using disinflationary monetary policy to control the liquidity .after that period Iraq used expansionary monetary policy and it have been continued to use currency auction policy to achieve stability in exchange rate.

The problems which facing Iraq economy now is that policies problems not resources problem, that Iraq is suffering now from policy and security instability which imposing developments efforts, not to mention regional instability

استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لقياس الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

أ.م.د.يوسف علي مجيد م.م. نعيم صباح جراح
جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص :

تسعى البنوك المركزية في جميع بلدان العالم مهما اختلفت درجة تطورها أو طبيعة نظامها الاقتصادي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام أدواتها النقدية سواء أكانت المباشرة منها أم غير المباشرة ، وجعله أحد أهم أهدافها الرئيسة ، ولا يختلف في ذلك البنك المركزي العراقي ولا سيما في أعقاب تغير النظام السياسي السابق وحصول البنك على استقلاليته على وفق قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، حيث اعتمد البنك المركزي العراقي الأدوات النقدية غير المباشرة لتحقيق أهدافه النقدية .

وقد استخدم سياسة نقدية انكماشية خلال المدة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ وذلك للسيطرة على السيولة النقدية ، وأما المدة التي تلتها فقد استخدم سياسة نقدية توسعية ، ومع الاستمرار في عملية بيع العملة الأجنبية (الدولار) في ضمن أداة المزاد اليومية ، التي يسعى البنك المركزي العراقي من خلالها إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الدينار العراقي وتخفيض التضخم من أجل تحقيق عملية التنمية .

والمشكلة التي يعانيها الاقتصاد العراقي الآن هي مشكلة سياسات وليست مشكلة موارد ، فالبلد يعاني الآن من عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني الأمر الذي يعرقل التنمية واتخاذ القرارات بشأنها ، كما أن عدم استقرار الظروف الإقليمية ينعكس بدوره على الاقتصاد العراقي، إلا أن البنك المركزي ومن خلال استخدام أدواته النقدية يسهم في تخفيف أثر هذه الظروف والمتغيرات على الاقتصاد العراقي .

المقدمة :

يُعد قياس الاستقرار الاقتصادي لأي بلد من الأمور المهمة والصعبة وذلك لعدم الاتفاق على مقياس معين أو محدد لقياس درجة الاستقرار الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى تتداخل عدة متغيرات في النشاط الاقتصادي فأي من هذه المتغيرات أكثر وضوحا في التأثير في النشاط الاقتصادي الذي يعد قياسه مقياس ألا استقرار ، فضلا عن الطرق التي تستخدم لقياس الاستقرار الاقتصادي .

فالبعض يعتمد على الاستقرار النقدي ويُعده استقراراً اقتصادياً لأنه أحد المؤشرات المهمة لاستقرار أي اقتصاد ،أو يلجأ آخرون إلى الاستقرار المالي وما يتبعه من استقرار في الأسواق المالية فضلا عن الجهاز المصرفي في البلد لأنه من المؤشرات المهمة ، والاستقرار المالي يرتبط بصورة مباشرة بالاستقرار الاقتصادي .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى قياس الاستقرار الاقتصادي من خلال استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية مثل فجوة الناتج ، والناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه . فضلا عن الناتج المحلي الصناعي والزراعي وعوائد الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بما يلي :

١- تعرض الاقتصاد العراقي للعديد من الأزمات الداخلية والخارجية التي خلفت إرثا ثقيلا عليه منها الحروب المتعددة والحصار الاقتصادي.
٢- لم يكن هناك دور للسياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي العراقي خلال العقود الماضية لأنها مسايرة للسياسة المالية.
٣- غياب التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية بعد التغيير على الرغم من حصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية وفق قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤.

فرضية البحث :

استطاع البنك المركزي العراقي من خلال استخدام أدواته النقدية من تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة(٢٠٠٣-٢٠١٣).

منهجية البحث :

بغية تحقيق هدف البحث فقد اعتمد الباحث أسلوب المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي ، وذلك من خلال تتبع الأدوات النقدية للبنك المركزي العراقي ذات التأثير في الاستقرار الاقتصادي ، ومن ثم عرض طرق قياس وتحليل الاستقرار اقتصادي من خلال استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية .

هيكلية البحث :

يضم البحث محورين هما:

المحور الأول : مفهوم وسياسات الاستقرار الاقتصادي.

المحور الثاني : قياس الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي.

وقد اختتم البحث ببعض الاستنتاجات تمخض عنها بعض التوصيات.

المحور الأول: مفهوم وسياسات الاستقرار الاقتصادي:

أولا: مفهوم الاستقرار الاقتصادي :

تُعد البيئة الاقتصادية المستقرة شيئا أساسيا في تحقيق التنمية في إي اقتصاد والاستقرار الاقتصادي هو تجنب الاقتصاد القومي بطالة الموارد الإنتاجية عند الانكماش والفائض في الطاقة الإنتاجية في الانتعاش الاقتصادي وفضلا عن التوسع المستمر في الإنتاج من خلال كفاءة وإنتاجية العمل ورأس المال مما يؤدي إلى استخدام هذه الموارد استخداما كاملا[١]، ويمكن تجزئته الاستقرار إلى ثلاثة أهداف رئيسة هي: نمو الناتج الحقيقي، والتشغيل الكامل ، واستقرار الأسعار ويمكن إضافة الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي إذا أخذنا بعين الاعتبار درجة الانفتاح الاقتصادي . ولعله من الواضح أن هذه الأهداف متداخلة ومترابطة ،

فبدون العمالة الكاملة فان الناتج المحتمل في الاقتصاد لن يتحقق بصفة كلية ، كما تؤدي تقلبات الأسعار إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي(٢).

ويعرف على أنه بيئة اقتصادية خالية من التذبذب أو التقلب في متغيرات الاقتصاد الكلي ويتحقق هذا الاستقرار عندما يتنامى الاقتصاد بمعدل تحت تضخم واطئ مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية والكفاءة التي تؤدي إلى مستويات توظيف مستدامة (٣) .

أو هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي إي أن مفهوم الاستقرار يتضمن هدفين أساسيين هما (٤):

١-الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة .

٢-تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

كما أن الاستقرار لا يعني التشغيل الكامل كهدف وحيد ، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار الاستقرار في المستوى العام للأسعار(٥)، والتشغيل الكامل لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر اختفاءً نسبياً لظاهرة البطالة ، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين الذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة .

أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار أما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفضيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار .

والسؤال الذي يطرح في هذا المجال هل يوجد اختلاف بين مفهوم الاستقرار الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية ؟ وهذا ما سوف يتم التطرق إليه :

١- مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة :

السمة الأساسية للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي هو تعرضه إلى الدورات الاقتصادية، وإذا كانت أزمات التضخم والبطالة لها آثار اقتصادية واجتماعية في فئات من المجتمع ولاسيما ذوي الدخول الثابتة ، فقد ظهرت الحاجة إلى تدخل الدولة للتخفيف من حدة الدورات الاقتصادية من خلال إجراءات السياسات الاقتصادية .

وبالتالي فان الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول يتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل مع الحفاظ على مستوى مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار فضلاً عن الاستقرار في ميزان المدفوعات وان برنامج الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول يهدف إلى تحقيق ما يلي [٦] :

أ- التشغيل الكامل وذلك إذا لم يتجاوز معدل البطالة ٤%.

ب- النمو السريع حيث إن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل الكامل ٤%.

ج- استقرار الأسعار من خلال زيادة سنوية لأتزيد عن ١% في أسعار الجملة و٢% زيادة سنوية في أسعار المستهلك.

د- توازن ميزان المدفوعات .

ومن هنا فإن الأهداف الأساسية للاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة تكمن في تحقيق مستوى مرتفع من تشغيل الموارد الاقتصادية ، وتحقيق قدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، و تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي الخارجي لهذه الدول .

٢- الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية :

يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ارتباطا شديدا بالتجارة الخارجية ، وذلك بسبب ما تعانيه من اختلالات هيكلية في بنيانها الاقتصادي ولضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادي ، إذ تعتمد هذه الدول على إنتاج وتصدير سلعة واحدة من السلع الأولية ، وتختلف أهداف الاستقرار الاقتصادي عن الدول المتقدمة .

فمن الخطأ القول إن مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو استهداف التشغيل الكامل لأن الجانب الأعظم من هياكل الإنتاج غير موجود ومن أجل توضيح ذلك فإنا نسوق هنا مقارنة بينها وبين الدول المتقدمة وعلى النحو التالي [٧]:

أ- مشكلة البطالة : إن سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة تعالج مشكلة البطالة الدورية في أزمات الكساد ، في حين تهدف الدول النامية لعلاج البطالة الهيكلية المرتبطة بتخلف هياكل الإنتاج .

ب- مشكلة التضخم : إن سياسة الاستقرار الاقتصادي تهدف إلى تلافي الموجات التضخمية التي تنتج عن الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة ، في حين تعود مشكلة التضخم في الدول النامية إلى الاختلالات الهيكلية والاعتماد الكبير على العالم الخارجي فيما يتعلق بالمواد الغذائية ورأس المال الأجنبي .

ب- ميزان المدفوعات : الاختلال في الدول المتقدمة ليس انعكاسا لاختلالات اقتصادية هيكلية وإنما هو محصلة نهائية لقوى الصراع والمنافسة القائمة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى في السوق العالمي ، إما في الدول النامية فان جوهر الاختلال في ميزان المدفوعات يعود إلى اختلال هيكلي داخلي بين حجم هيكل الإنتاج القومي وحجم هيكل الطلب الكلي بين قوى الاستهلاك وقوى الادخار بين حجم الاستثمار ومصادر التمويل المحلية .

نلاحظ إن عدم الاستقرار الاقتصادي يختلف في الدول النامية فهو انعكاس لاختلال الهيكل الإنتاجي وعدم مرونته ، وهذا عكس اختلال الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة الذي ينتج عن الآثار التي تتركها الدورة الاقتصادية ، وهناك أسباب ومصادر اختلالات وتقلبات اقتصادية في أي اقتصاد ، يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب ، مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول النامية [٨]:

أ- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

ت- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وذلك بالاعتماد على عدد من الأدوات والإجراءات للسياسات الاقتصادية ، لأن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا إحدى الركائز الأساسية لإحداث التنمية وينبغي أن يرافقه ويلازمه زيادة في معدل النمو الاقتصادي . فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة ، في حين تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يفضي إلى خلق مشكلات اقتصادية.

ثانيا : سياسات الاستقرار الاقتصادي :

يقصد بسياسات الاستقرار الاقتصادي الأدوات والوسائل أو الآليات المناسبة التي تطبق لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد وبتحديد أدق فان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعني [٩] :

١- تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، الصورة المثالية لتحقيق هذا الهدف هو أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر، أو توقف الأسعار عند مستويات مقبولة اقتصاديا واجتماعيا.

٢- تخفيض مستوى البطالة من خلال المحافظة على مستوى مقبول من تشغيل القوى العاملة .

٣- السعي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في أقل احتمال إن لم يكن ممكن تحقيق فائض فيه.

٤- تحقيق معدلات نمو موجبة ومضطردة للناتج المحلي الإجمالي.

ويرى ساملسون أن سياسات الاستقرار الاقتصادي هي تلك السياسات الهادفة إلى تحقيق استقرار الدورة الاقتصادية التي يجب أن تعمل بشكل أساسي من خلال التأثير في الطلب

الإجمالي بمعنى آخر هي الطريقة التي تمكن الحكومة من أن تواجه الركود أو تبطئ التضخم باستخدام أدواتها المالية والنقدية لإبطاء أو تسريع نمو الطلب الإجمالي [١٠] .

ولكن كيف تستطيع السياسات الاقتصادية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ؟ وما هي سياسات الاستقرار الاقتصادي ؟ وهذا ما سوف تتم الإجابة عنه وكما يلي :

١- السياسة النقدية Monitory Policy:

لا يخفى أن كثيرا من السياسات النقدية وبصفة خاصة في الدول النامية تكون أحد أهم أسباب الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي ، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، وإذا كان أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعا ما في ظل النمو المتوازن ، فيعني هذا أن هناك ارتباطا وثيقا بين النشاط الاقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشكلات الاقتصادية من بينها البطالة والتضخم وانخفاض العمالة الوطنية بالحلول النقدية [١١]. إن فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تكمن في كونها إحدى سياسات إدارة الطلب الكلي من خلال ما يأتي[١٢] :

أ-مدى استخدام أدوات السياسة النقدية (الكمية والنوعية) في تحديد الغرض الأساسي من استخدامها.

ب- مدى التكامل في استخدام أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية أو ما يسمى بالخليط المالي النقدي المرغوب فيه.

ت- استخدام الأدوات النقدية في الوقت الملائم لمعالجة الأوضاع النقدية المرغوب فيها.

ث- القوانين والتعليمات كالقوانين الخاصة بالسلطة النقدية واستقلاليتها وقوانين المصارف التجارية.

وتتضمن برامج الاستقرار الاقتصادي المدعمة من صندوق النقد الدولي اتباع سياسة نقدية انكماشية يكون من شأنها تخفيض الطلب الكلي ، ومن المتوقع أن تؤدي هذه السياسة إلى آثار انكماشية في الناتج الحقيقي في الأجل القريب ومن ثم تضر بميزان المدفوعات ، وكذلك

تتضمن برامج ترتيبات نقدية إضافية تتمثل في رفع سعر الفائدة الحقيقي بهدف زيادة معدلات الادخار المحلي وزيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل [١٣] .

٢- السياسة المالية Financial Policy:

تُعد من الأدوات المهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل ، إذ إن فاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تكون باتخاذ مجموعة من الإجراءات لإدارة الطلب الكلي من خلال ما يلي:

أ – تخفيض الإنفاق أو زيادته وبخاصة الإنفاق الحكومي ، لأن عدم وجود استقرار في الإنفاق يؤدي إلى خلق عدم استقرار في الناتج القومي الإجمالي [١٤] ، فالارتفاع في الإنفاق الحكومي ينظر إليه على أنه السبب الرئيس في عجز الميزان الجاري ، لأن عجز الموازنة العامة في الدول النامية يتم تمويله عادة بواسطة الإقراض من الجهاز المصرفي ، وبالتالي يحدث التوسع النقدي يتبعه انخفاض في رصيد الاحتياطيات الدولية وانخفاض في قيمة العملة المحلية ، لذلك يعد عجز الموازنة من أهم العوامل التي تعوق نجاح برامج الاستقرار في هذه الدول ، ومن هنا فقد صممت برامج صندوق النقد الدولي لوضع حدود قصوى للائتمان الممنوح للحكومة.

ب – سياسات تعديل بنود الإنفاق ، هي إجراءات وتدابير تنطوي على تحويل الإنفاق بين القطاعين الداخلي والخارجي وعادة ما يتم ذلك عن طريق زيادة الصادرات من السلع والخدمات المحلية المنافسة للواردات وانخفاض الطلب على الواردات ، وهذا يعني تحويل جزء من الإنفاق على الواردات إلى الإنفاق على السلع المحلية المنافسة وتحويل جزء من الإنفاق على الإنتاج لغرض الاستهلاك المحلي إلى إنفاق على الإنتاج لإغراض التصدير ، ويمثل تغيير سعر الصرف الأداة الرئيسة لتحقيق التعديل في بنود الإنفاق فتخفيض قيمة العملة المحلية سوف يؤدي من خلال تحويل الإنفاق إلى تحويل الطلب في مصلحة السلع المنتجة محليا والمنافسة للواردات [١٥] .

وفي حالة الاقتصاد لم يصل إلى التشغيل الكامل فان تحول الطلب وبوجود المضاعف سوف تترتب علية آثار توسعية في الدخل ، إما إذا كان الاقتصاد يقترب من التشغيل الكامل فإن تخفيض قيمة العملة المحلية سوف ينعكس على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فضلا عن افتراضات أخرى مثل أسعار الصادرات والواردات لن ترتفع وتنخفض بسبب زيادة أو انخفاض الطلب عليها.

ولا تقتصر سياسات التعديل على القطاعين الداخلي والخارجي ، وإنما تمتد إلى تدابير أخرى تتعلق في البحث عن السبل الكفيلة لزيادة مرونة عنصر الإيرادات إذ لابد من التركيز على الإيرادات الثابتة والمستمرة في تمويل الإنفاق العام على المدى المتوسط والطويل عن طريق إحداث تغييرات في أساليب تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية وكل ما يهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة . نستنتج من ذلك إن السياسة المالية والنقدية من الأدوات المهمة التي تستخدم لتخفيض التقلبات التي تحدث في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المضاعف المالي والنقدي [١٦] ، وهو معدل التغير في الناتج القومي الإجمالي نتيجة للتغير الذي يحصل في النفقات الحكومية أو الضرائب واحتياطيات البنوك.

ويجب أن لا نتجاهل أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق الاستقرار، فهي عندما تستخدم إحدى أدواتها لامتصاص فائض القوى الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق امتصاص هذا الفائض في شكل أوعية ادخارية يجب أن يقابله تخفيض في الإنفاق العام في السياسة المالية ، وأيضا تستطيع التأثير في سعر صرف العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات ، وتستخدم أيضا لحماية العملة الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي على أساس تحويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة حتى يقضى على الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي .

٣- التنسيق بين السياسة النقدية والمالية:

يشير مفهوم التنسيق بين السياستين إلى التفاهم المشترك من القائمين على إدارة السياستين المالية والنقدية لأهداف تلك السياسات وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتها

المختلفة ، وتبادل المعلومات ووضع الخطط الحالية والمستقبلية والاتفاق حول استخدام الوسائل والأدوات التي تمكن من تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة [١٧] .

أو هي الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلاليتها عن الأخرى وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج وخلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين [18] ويمكن تعريفها بأنها اتفاق على استخدام الوسائل والأدوات بين سلطتين مستقلتين، الحكومة والبنك المركزي يكمل بعضهما البعض الآخر لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة .

وترتبط السياسات النقدية والمالية ارتباطا وثيقا وتعزز بعضها البعض في أغلب الحالات فكفاءة النظام المالي تؤثر في إدارة السياسة النقدية والعكس صحيح . فعلى الرغم من الاختلاف بينهما وخاصة في الأدوار والمسؤوليات والأهداف وعمليات صياغة وتنفيذ تلك السياسات [١٩] ،إلا أن التأثير بينهما كبير حيث أن التغيرات في السياسة المالية تؤثر بصورة مباشرة في قدرة البنك المركزي على تحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار كهدف رئيس للسياسة النقدية .

وترتبط تلك الآثار المترتبة على السياسة المالية بقيد الموازنة الحكومية إذ لا يمكن للسياسة النقدية السيطرة على التضخم بشكل منفرد ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مساندتها ، لذلك تتطلب عملية التنسيق بين السياستين حزمة من التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من صانعي القرار بإحدى السياستين لا تترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى[٢٠]، لذلك من الأفضل أن يتم إشراك صانعي القرار بكلتا السياستين في تحديد أهدافهم مما يؤدي إلى تعظيم النتائج في السياستين وتحقيق الأهداف المرجوة منهما.

والتعارض بين السياستين يؤدي إلى حدوث الأزمات والمشكلات الاقتصادية في أي بلد وعلى العكس من ذلك فان الحد من التعارض بين السياستين النقدية والمالية من خلال تبني

سياسة اقتصادية موجهة بالأساس نحو تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي ، كشرط ضروري لتحقيق الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي ، إذ تشير هذه السياسة إلى ضرورة تمتع البنك المركزي بالاستقلالية الفعلية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، وبحيث يصبح التعارض التقليدي بين السياستين ، المتمثل برغبة الحكومة في توفير مصادر منخفضة التكاليف لتمويل العجز المالي ، ورغبة البنك المركزي في ارتفاع معدلات الفائدة لتعويض الأثر التوسعي للعجز المالي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية لهدف الاستقرار الاقتصادي[٢١] ، ويسهـــم تطبيق تلك السياسة بالحد من التعارض بين هدفي استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي . باستطاعة هذه السياسات أن تعمل على تحقيق استقرار في النشاط الاقتصادي من خلال اعتماد عنصر التنسيق أو ما يسمى بالخليط النقدي – المالي وكذلك بينها وبين سياسات اقتصادية أخرى ، لأن فاعلية أي سياسة من هذه السياسات تعتمد على فاعلية السياسات الأخرى في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي أي أن هذه السياسات تتكامل فيما بينها لتحقيق تلك الأهداف ، وإن سياسة البنك المركزي النقدية تعتمد على مدى استجابة للتغيرات التي تحدث في كلا القطاعين الحقيقي والنقدي .

ومن أجل إجراء محاولة لقياس درجة الاستقرار الاقتصادي في العراق وذلك لمعرفة إن كان الاقتصاد العراقي أكثر استقراراً أو اقل من خلال استجابة البنك المركزي العراقي إلى التقلبات الاقتصادية التي كانت تواجهه في الأجل القصير ، سوف يتم استخدام بعض المؤشرات منها مؤشرات فجوة الناتج التي تُعرف(Output Gap) بأنها الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل وتحسب على وفق الصيغة التالية (فجوة الناتج=الناتج الفعلي–الناتج المحتمل)[٢٢].

ويُعد الناتج المحلي مقياسا لقيمة الإنتاج الجاري للاقتصاد من السلع والخدمات ، ويمثل أحد الأركان المهمة للجانب الحقيقي التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيق الاستقرار فيه مع مكونات الاقتصاد الأخرى .

وأما الناتج المحتمل فهو أعلى مستوى يمكن إنتاجه عند مستوى التشغيل الشامل لجميع عناصر الإنتاج [٢٣] أو هو أعلى مستوى يمكن تحقيقه من الناتج دون أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية[٢٤]، والناتج المحتمل ليس ناتجاً ملموسا وإنما هو مؤشر يعبر عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج .

ولذلك فان فجوة الناتج تُعد من المؤشرات المهمة في الاقتصاد ولصناع السياسة لكن قياسها يتضمن درجة عالية من الدقة كون الناتج المحتمل غير ملموس ولا يمتلك مؤشرات حاسمة بشأنه [٢٥] وتستخدم فجوة الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن الناتج الصناعي لقياس الاستقرار الاقتصادي في أي بلد ، وكذلك بأسلوب فجوة الناتج نفسه تستخدم مقاييس أخرى لقياس الاستقرار الاقتصادي كقياس التقلبات في الأسواق المالية ، فضلا عن قياس عوائد الأسهم .

وباستخدام طريقة التباين المطلق والتباين النسبي ، وكلما كانت نتيجة التباين المطلق والتباين النسبي عدد صحيح سالب يعني ذلك أن الاقتصاد أصبح أكثر استقرارا ، وكلما كان العدد الصحيح موجبا يعني أن البلد أقل استقرارا ، وتستخدم هذه القاعدة لحساب درجة الاستقرار الاقتصادي باستخدام معيار التباين المطلق والتباين النسبي [٢٦] كما يلي :

١- التباين المطلق :

$$\text{Absolute Variance}(\Delta GDP) = \sum_{t=1}^{T} \frac{(\Delta GDPt - u\Delta GDPt)^2}{T}$$

٢- التباين النسبي

$$\text{Relative Variance}(\Delta GDP) = \sum_{t=1}^{T} \frac{(\Delta GDPat - \Delta GDPbt)^2}{T}$$

المحور الثاني : قياس الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي :

يُعد قياس الاستقرار الاقتصادي لأي بلد من الأمور المهمة والصعبة وذلك لعدم الاتفاق على مقياس معين أو محدد لقياس درجة الاستقرار الاقتصادي ، ومن ناحية أخرى تتداخل عدة متغيرات في النشاط الاقتصادي فأي من هذه المتغيرات أكثر وضوحا في التأثير في النشاط الاقتصادي الذي يعد قياسه علامة للاستقرار ، فضلا عن الطرائق التي تستخدم لقياس الاستقرار الاقتصادي .

فالبعض يعتمد على الاستقرار النقدي ويُعده استقرارا اقتصاديا لأنه أحد المؤشرات المهمة لاستقرار أي اقتصاد ، أو يلجأ آخرون إلى الاستقرار المالي وما يتبعه من استقرار في الأسواق المالية فضلا عن الجهاز المصرفي في البلد لأنه من المؤشرات المهمة ، والاستقرار المالي يرتبط بصورة مباشرة بالاستقرار الاقتصادي ، ومن أجل إجراء محاولة لقياس درجة الاستقرار الاقتصادي في العراق وذلك لمعرفة إن كان الاقتصاد العراقي أكثر استقراراً أو اقل من خلال استجابة البنك المركزي العراقي إلى التقلبات الاقتصادية التي كانت تواجهه في الأجل القصير، وسوف يتم استخدام بعض المؤشرات منها :

١- معيار التباين المطلق لفجوة الناتج :

تُعد فجوة الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد وهي تظهر الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل ، وتستخدم فجوة الناتج لمعرفة قدرة الاقتصاد للوصول إلى الناتج المستهدف أو المحتمل عندما يصل الناتج الفعلي إلى مستوى الناتج المحتمل ، ويمكن أن تكون فجوة الناتج سالبة عندما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل والعكس تكون موجبة .

إلا أن فجوة الناتج في الاقتصاد العراقي تتأثر بالطبيعة الريعية للاقتصاد ، مما يجعلها إيجابية ليس بسبب النمو الاقتصادي في قطاعات الإنتاج الحقيقية أو تنويع الهيكل الاقتصادي ، ولكن نتيجة ارتفاع الإنتاج في القطاع النفطي وتحقيق إيرادات مرتفعة فضلا

عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، مما يجعله مؤشرا غير دقيق لقياس الاستقرار الاقتصادي لذلك سوف يتم استخدام فجوة الناتج الصناعي.

يوضح الجدول (١) قياس الاستقرار الاقتصادي باستخدام فجوة الناتج ، إذ نلاحظ أن أثر سياسة البنك المركزي العراقي نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي التي انعكست في مؤشر فجوة الناتج كانت ضعيفة حيث استطاع البنك أن يحقق الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الدراسة وهذا ما تؤكده نتائج الاستقرار الاقتصادي حيث بلغت درجة الاستقرار (٠.٠٣٨-) والقيمة سالبة وتعني تحقق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ،وهذه النتيجة متأتية من التباين المطلق لمدة الدراسة (٢٠٠٣ – ٢٠١٣) والبالغ (٠.٠١٣) مطروحا منه التباين المطلق للمدة (١٩٩٢ – ٢٠٠٢) والبالغ (٠.٠٥١) على وفق مقياس التباين المطلق ، وتؤكد النسبة أيضا سعي البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استخدام أدواته النقدية .

وعند مقارنة قيمة الاستقرار الاقتصادي في العراق باستخدام مؤشر التباين المطلق لفجوة الناتج مع المؤشر نفسه لبعض دول الاتحاد الأوربي قبل تأسيس البنك الأوربي وبعده ظهرت قيمة فجوة الناتج بالتباين المطلق للدول الأقل فاعلية نقدية بعد الانضمام للبنك المركزي الأوربي لألمانيا وأستراليا وبلغاريا (١.٦٤ ،٩.٢٩ - ، ٣.٣٣-) على التوالي ،أما التباين النسبي فقد بلغ (٤٨% ،٤٧-% ،٢٠-%) على التوالي ، إذ كانت ألمانيا أقل استقراراً اقتصاديا بعد الانضمام للبنك المركزي ، في حين كانت أستراليا وبلغاريا أكثر استقراراً ،أما الدول الأكثر فاعلية نقدية بعد الانضمام للبنك المركزي الأوربي وهي (ايطاليا ،فرنسا اسبانيا) فقد بلغت قيمة الاستقرار الاقتصادي (٤.٥٨ - ،٦.٢٣ - ،١٢.١٣ -)على التوالي ، في حين أن التباين النسبي لفجوة الناتج (٦٦-% ،٨٦-%،٧٩-%) وهو يؤكد أيضا أن هذه الدول هي أكثر استقراراً اقتصاديا بعد الانضمام إلى البنك المركزي الأوربي[٢٧] ، فعند مقارنة هذه القيم مع درجة الاستقرار الاقتصادي في العراق (٠.٠٣٨ -) فإنه يأتي بالدرجة الخامسة قبل ألمانيا ، وبذلك فان البنك المركزي العراقي استطاع تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مؤشر فجوة الناتج .

جدول (١)

احتساب الاستقرار الاقتصادي بفجوة الناتج بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٣)

السنوات	لوغارتم الناتج	لوغارتم الناتج المحتمل	فجوة الناتج	انحراف عن المتوسط	مربع الانحراف	التباين المطلق
2003	2.5211	2.7	-0.17889	-0.1813	0.03287	0.002988
2004	2.9047	2.75	0.154732	0.15232	0.02320	0.002109
2005	2.7992	2.8	-0.00075	-0.0032	0.00001	0.000001
2006	2.8813	2.85	0.031294	0.02888	0.00083	0.000075
2007	2.9086	2.9	0.008553	0.00614	0.00004	0.000003
2008	2.8839	2.95	-0.06611	-0.0685	0.00469	0.000427
2009	3.1184	3	0.118364	0.11595	0.01344	0.001222
2010	3.2295	3.05	0.179523	0.17711	0.03137	0.002852
2011	2.9207	3.1	-0.17932	-0.1817	0.03303	0.003002
2012	3.0920	3.15	-0.05799	-0.0604	0.00365	0.000332
2013	3.2171	3.2	0.01712	0.01471	0.00022	0.000019
المتوسط			0.002411	مجموع التباين المطلق		0.013030
الاستقرار الاقتصادي بفجوة الناتج= (٠.٠١٣-٠.٠٥١٥)						-0.038

المصدر: ١- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء،المجموعة الإحصائية السنوية،أعداد مختلفة .

٢- من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي .

٢ – معيار التباين المطلق للناتج المحلي الإجمالي :

يُعد نمو الناتج المحلي الإجمالي أحد مقاييس النمو الاقتصادي لأن قياس درجة الاستقرار الاقتصادي باستخدام التباين المطلق للناتج المحلي الإجمالي يعطي مؤشرا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من عدمه ، وأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعتمد على النشاط النفطي المتمثل بزيادة وارداته فضلا عن إسهام القطاع التجاري فيه .

ورث الاقتصاد العراقي تركة كبيرة من المشكلات التي سببها النظام السابق أثرت في البنية الأساسية للاقتصاد مما جعله اقتصادا وحيد الجانب يعتمد في الأساس على الإيرادات النفطية المتحققة من زيادة إنتاج القطاع النفطي وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ،وليس

لعمليات التصنيع في هذا القطاع أي الصناعات النفطية ، فضلا عن أن مساهمة بقية القطاعات الإنتاجية في عملية تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا ، وان المشكلة الأساسية لا تكمن في نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي الناجم عن زيادة العائدات النفطية ، وإنما لم يتم توظيف الأموال الناتجة عن النشاط النفطي للاستثمار الأمثل في تطوير القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات الأخرى لكي تسهم في زيادة الإنتاج المحلي في البلد . وعند احتساب التباين المطلق للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمدة الدراسة وكما يوضح جدول (٢) فقد بلغ (١.٠٥٦٩) ، فيما بلغ التباين المطلق للناتج المحلي الإجمالي للمدة السابقة (١٩.٣٤٢٢)، أما الاستقرار الاقتصادي فقد بلغ (١٨.٢٨٥ –) وهو يحمل إشارة سالبة وهذا يعني أن البنك المركزي استطاع تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ، وأما التباين المطلق للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٨ لمدة الدراسة فقد بلغ التباين النسبي (١.٢٤١) فيما بلغ التباين المطلق لناتج المحلي الإجمالي للمدة السابقة (١.٣١٧) . وبذلك تكون قيمة الاستقرار الاقتصادي بحسب هذا المؤشر قد بلغت (٠.٠٧٧ –) وهي تحمل إشارة سالبة وهذا يؤكد النتيجة السابقة من تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وإذا ما أريد استثمار الاستقرار الاقتصادي الذي حققه البنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة فعلى السلطة التنفيذية دعم هذا الاستقرار من خلال استثمار العائدات النفطية المتحققة في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية واخص بالذكر قطاع الصناعة والزراعة ، والتأكيد على الصناعات النفطية المرتبطة بالصناعات الاستخراجية التي تحقق التكامل معها فضلا عن تحقيق إيرادات مرتفعة بدلا من تصدير النفط كمادة أولية ، وهكذا يتحول النفط من مادة خام للتصدير إلى سلعة ذات قيمة مضافة عالية تباع في السوق المحلية والعالمية وكما هو معمول به حاليا في باقي أغلب الدول النفطية وحتى الدول غير النفطية .

جدول (٢)

الاستقرار الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	لوغارتم الناتج	معدل النمو لوغارتم الناتج	الانحراف عن المتوسط	مربع الانحراف	التباين المطلق
2003	29894476	7.475591				
2004	48206524	7.683106	2.7759	1.5837	2.508117	0.250812
2005	64227556	7.807721	1.6219	0.4297	0.184683	0.018468
2006	96067161	7.982575	2.2395	1.0473	1.096837	0.109684
2007	111455813	8.047103	0.8084	-0.3838	0.147332	0.014733
2008	157026062	8.195972	1.8500	0.6578	0.432668	0.043267
2009	130642187	8.116083	-0.9747	-2.1669	4.695551	0.469555
2010	167093204	8.222959	1.3168	0.1246	0.015535	0.001553
2011	223677005	8.349621	1.5404	0.3482	0.121213	0.012121
2012	245186418	8.389496	0.4776	-0.7146	0.510694	0.051069
2013	258127692	8.411835	0.2663	-0.9259	0.85735	0.085735
المتوسط			1.1922	مجموع التباين المطلق		1.0569
الاستقرار الاقتصادي الناتج المحلي الاجمالي = (١٩.٣٤٢٢-١.٠٥٦٩)						-18.285

المصدر: ١- البنك المركزي العراقي ،مديرية الإحصاء والأبحاث ،النشرة الإحصائية السنوية ،أعداد مختلفة.

٢ - من إعداد الباحث بالاعتماد على الناتج المحلي .

٢ – معيار التباين المطلق للناتج المحلي الاجمالي بدون النفط :

يُعد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بعد استبعاد الناتج النفطي منه ، كمؤشر حقيقي لمعدل نمو الاقتصاد العراقي ،لأن الناتج النفطي يستولي على معظم الناتج المحلي الإجمالي المولد من النشاط الاقتصادي وذلك بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي.

فعلى الرغم من التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية بإتباع آلية السوق إلا أن الواقع لا يزال يوضح استمرار الاقتصاد العراقي بالاعتماد على الإدارة المركزية في جميع الأنشطة الاقتصادية ،من خلال توجيه الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية الدولة العراقية ، ولم تستطع القوانين والتشريعات والسياسات من تحفيز القطاعات الأخرى فضلا عن القطاع الخاص من رفع كفاءتها وزيادة نسبة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي .

ولاحتساب الاستقرار الاقتصادي باستخدام مؤشر التباين المطلق للناتج المحلي الإجمالي بدون النفط وبالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨خلال مدة الدراسة ، وكما موضح في الجدول (3) نلاحظ أن درجـــــة الاستقرار الاقتصادي بعد استبعاد أثر الناتج النفطي قد بلغت (٨.٤٥١٩ –) ، إذ بلغت قيمة التباين المطلق خلال مدة الدراسة (١.٨٢٩) ، فيما بلغت قيمة التباين المطلق خلال المدة السابقة (١٠.٢٨١) ،وبما أن درجة الاستقرار الاقتصادي تحمل إشارة سالبة وهي تعني الاقتصاد العراقي بحالة استقرار ، وهي تؤكد توجه البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الدراسة.

جدول (٣)

احتساب الاستقرار الاقتصادي في العراق باستخدام التباين المطلق للناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠)

السنوات	الناتج المحلي بدون النفط	لوغارتم الناتج	معدل النمو	الانحراف عن المتوسط	مربع الانحراف	التباين المطلق
2003	13230.5	4.122				
2004	17516.9	4.243	2.9571	1.9686	3.8752	0.38752
2005	18418.1	4.265	0.5134	-0.4752	0.2258	0.02258
2006	21389.6	4.330	1.5230	0.5344	0.2855	0.02855
2007	22460.4	4.351	0.4899	-0.4987	0.2487	0.02487
2008	22652.3	4.355	0.0849	-0.9037	0.8166	0.08166
2009	33860.1	4.530	4.0085	3.0199	9.1200	0.91200
2010	34682.5	4.540	0.2301	-0.7585	0.5753	0.05753
2011	33140.1	4.520	-0.4352	-1.4237	2.0271	0.20271
2012	34581.5	4.539	0.4090	-0.5796	0.3359	0.03359
2013	34963.2	4.544	0.1050	-0.8836	0.7807	0.07807
المتوسط			0.9886	التباين المطلق		1.82908
الاستقرار= (التباين المطلق للمدة الحالية – التباين المطلق للمدة السابقة) =(1.8291 – 10.2810)						-8.4519

المصدر:

١- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية أعداد مختلفة.

٣- من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط.

٣ – معيار التباين المطلق للناتج الصناعي :

تتجه جميع المساعي لإيجاد السبل الكفيلة لرفع إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توظيف التكنولوجيا واعتماد المشاريع الصناعية الحديثة بوصف القطاع الصناعي القطاع الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة ، إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن الصناعة لم تعد عنصرا أساسيا في خلق الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الدمار الذي شمل كل مفاصل هذا القطاع خلال العقود الثلاثة المنصرمة خصوصا . الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة القطاع الصناعي ، وتحفيز القطاع الخاص في الاستثمار في هذا القطاع من خلال تشريع القوانين فضلا عن مصادر التمويل ،وكذلك التحرك لدعم ونمو وتوسع نشاط القطاع الصناعي المختلط ، والذي شهد خلال السنوات السابقة (سنوات المقارنة) تقدما كبيرا في العراق لولا تأثره بالحروب والحصار الاقتصادي في عهد النظام السابق ، ونلاحظ من ذلك أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة ومن أجل زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي فمن الضروري رسم الأهداف الإستراتيجية الخاصة بتطوير الصناعة العراقية ، وبناء شركات بين القطاع العام والخاص من أجل النهوض بالقطاع الصناعي .

فمن أجل قياس الاستقرار الاقتصادي باستخدام الناتج الصناعي كمؤشر لقياس درجة الاستقرار الاقتصادي في العراق نلاحظ أن التباين المطلق خلال مدة الدراسة قد بلغ (٦.٤٥٨) كما يوضح الجدول (٤) ، وقيمة التباين المطلق خلال المدة السابقة بلغ (٧٢.٨٣٠) ، فان نسبة الاستقرار الاقتصادي تساوي (٦٦.٣٧٢ –) وهي تحمل إشارة سالبة وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي بحالة استقرار خلال مدة الدراسة .

وكذلك عند استخدام الناتج الصناعي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٨ كمؤشر لقياس الاستقرار الاقتصادي فقد ظهر التباين المطلق لمدة الدراسة (٤٠.٤٩١) ،فيما بلغ التباين المطلق للمدة السابقة لها (٧٧.٨٧٥) ، لذلك فإن الاستقرار الاقتصادي يساوي (٣٧.٣٨٥ –)

وهي تحمل إشارة سالبة وتعني أيضا أن البنك المركزي العراقي من خلال استخدام أدواته استطاع تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الدراسة .

إلا أن إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا مقارنة بالسنوات السابقة لمدة الدراسة وهذا نتيجة المشكلات المتعددة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي ، فضلا عن أن القطاع الصناعي في العراق لم يستغل الفرصة التي وفرها البنك المركزي من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فضلا عن حجم الطلب الكبير في السوق العراقية لمنتجات هذا القطاع التي توفر عوائد مالية كبيره استفادت منها الصناعات في دول أخرى لاعتماد العراق على استيراد هذه السلع من الخارج.

لذلك هناك ضرورة لإعادة هيكلة القطاع الصناعي ،واعتماد المشاريع التي تحقق الأهداف ومن ضمنها هدف الأرباح حتى لمشاريع القطاع العام ، فضلا عن تأسيس شركات جديدة بين القطاع العام والخاص وتسهيل الإجراءات أمام التوسع والتنافس داخل القطاع لتحقيق الأهداف ومنها الأرباح ، فضلا عن تولي المديرية العامة للتنمية الصناعية بالتنسيق مع جميع الوزارات المعنية واتحاد الصناعات العراقي لتقديم جميع أنواع الدعم الحقيقي .

وذلك لإنشاء المشاريع الجديدة وباستخدام التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج ،وإعادة تشغيل وتطوير المشاريع القائمة منها ، فضلا عن أهمية تنفيذ المناطق الصناعية الجديدة على وفق دراسات جدوى متكاملة وبمساحات كبيرة تتلاءم وطبيعة المشروع الصناعي ،إلى جانب إكمال إنشاء المدن الصناعية قيد التنفيذ وإيصال جميع الخدمات الخارجية والداخلية لها ، فضلا عن تأهيلها وتدريب الأيدي العاملة في القطاع عبر برامج تدريب متطورة.

جدول (٤)

الاستقرار الاقتصادي باستخدام الناتج الصناعي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٣)

السنوات	الناتج الصناعي	لوغارتم الناتج	معدل النمو	الانحراف عن المتوسط	مربع الانحراف	التباين المطلق
2003	367702.0548	5.565496				
2004	930385.9132	5.968663	7.2	5.3	27.64238	2.76423781
2005	931299.562	5.969089	0.0	−2.0	3.917635	0.39176355
2006	1527467.86	6.183972	3.6	1.6	2.603319	0.2603319
2007	1861312.077	6.269819	1.4	−0.6	0.357872	0.03578719
2008	2323985.718	6.366233	1.5	−0.4	0.201324	0.02013243
2009	3135412.488	6.496295	2.0	0.1	0.003197	0.0003197
2010	4845702.916	6.685357	2.9	0.9	0.853523	0.0853523
2011	2907801.065	6.463565	−3.3	−5.3	28.13267	2.81326718
2012	4437874.166	6.647175	2.8	0.9	0.729749	0.0729749
2013	5678809.224	6.754257	1.6	−0.4	0.141	0.01409996
المتوسط			2.0	مجموع التباين المطلق		6.45826693
الاستقرار الاقتصادي =(٦.٤٥٨ – ٧٢.٨٣٠)						−66.371893

المصدر:

١- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ،أعداد متنوعة.

٢- من إعداد الباحث بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع الصناعي .

٤ – معيار التباين المطلق للناتج الزراعي :

يُعد القطاع الزراعي في العراق من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي إذ تمثل مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي موقعاً متقدماً بين القطاعات الأخرى إذا استثنينا منه قطاع النفط ، كما أن الزراعة توظف نسبة مهمة من القوى العاملة العراقية وتُعد أيضا مصدراً لدخل شريحة واسعة من المجتمع العراقي الذي يمتهن الزراعة أو يعيش في الريف.

يعاني القطاع الزراعي في العراق من تراجع كبير منذ سنوات ، بسبب الحروب المتعددة التي خاضها البلد خلال المدة السابقة ، فضلا عن قلة الدعم الحكومي للقطاع ، وظل هذا القطاع طوال العقود الماضية يتخبط جراء السياسات التي اعتمدت عليه ، وليس هناك

استراتيجية واضحة المعالم تدير هذا القطاع المهم وإنما تتبع الظروف وتقلب الأحوال ، حيث شهد القطاع الاهتمام خلال عقد التسعينيات نتيجة الحصار الاقتصادي نظراً للحاجة الملحة إلى إنتاج الغذاء وسد العجز فيه ، وبعد التغيير تم إتباع سياسة الانفتاح غير المدروسة على استيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار والدول الأخرى ، فضلا عن قلة مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات ، حتى بات العراق واحداً من كبار المستوردين للمنتجات الزراعية .

ومع امتلاك الزراعة العديد من مقومات النجاح أهمها الأرض الخصبة والمياه والأيدي العاملة مع ذلك ظلت متواضعة في معدلات نموها بل قد تراجعت معدلات إنتاج بعض المحاصيل وانخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

وعند قياس الاستقرار الاقتصادي باستخدام مؤشر الناتج الزراعي بالأسعار الجارية كما يوضح الجدول (٥) ، إذ بلغ التباين المطلق لمدة الدراسة (٣٩.٦٢٥) ، فيما بلغ التباين المطلق للمدة السابقة لها (٤٠.٨٠٩) .

وبذلك تكون درجة الاستقرار الاقتصادي بحسب هذا المؤشر قد بلغت (١.١٨٤ –) وهي تحمل إشارة سالبة وهذا يعني أن البنك المركزي العراقي من خلال استخدام أدواته النقدية يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الدراسة وهذا يؤكد ما تم التوصل إليه من خلال المؤشرات السابقة ، وكذلك لم يستطع القطاع الزراعي استغلال فرصة الاستقرار الاقتصادي فضلا عن زيادة الطلب على المنتجات الزراعة ،وزيادة نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لذلك اعتمد العراق في سد الطلب المحلي بنسبة كبيرة على دول الجوار .

جدول (٥)

الاستقرار الاقتصادي باستخدام الناتج الزراعي بالاسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٣)

السنوات	الناتج الزراعي	لوغارتم الناتج الزراعي	**معدل النمو**	الانحراف عن المتوسط	مربع الانحراف	التباين المطلق
2003	328839.2	5.516984				
2004	4676033	6.669878	**20.89718**	17.98672	323.5222	32.35222
2005	4303246	6.633796	**-0.54096**	-3.45141	11.91226	1.191226
2006	5475828	6.73845	**1.577583**	-1.33287	1.776547	0.177655
2007	5684246	6.754673	**0.240754**	-2.6697	7.1273	0.71273
2008	5809964	6.764173	**0.140652**	-2.7698	7.671807	0.767181
2009	5878898	6.769296	**0.07573**	-2.83472	8.035664	0.803566
2010	13534550	7.131444	**5.34986**	2.439406	5.950699	0.59507
2011	9170757	6.962405	**-2.37033**	-5.28078	27.88666	2.788666
2012	12994880	7.113772	**2.174063**	-0.73639	0.542272	0.054227
2013	16778300	7.224748	**1.560012**	-1.35044	1.823695	0.18237
المتوسط			**2.910454**	مجموع التباين المطلق		39.62492
الاستقرار الاقتصادي باستخدام الناتج الزراعي =(٣٩.٦٢٥ - ٤٠.٨٠٩)						-1.18376

المصدر:

١- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة.

٢- من إعداد الباحث بالاعتماد على الناتج المحلي .

٥ – معيار التباين المطلق لعوائد الأسواق المالية :

سوق العراق للأوراق المالية تأسس بموجب قانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠٤ لغرض تنظيم عمليات بيع وشراء الأوراق المالية في العراق ، بعد توقف سوق بغداد للأوراق المالية عن عملياته واستحداث سوق العراق للأوراق المالية ، على أن يفتح فروعا أخرى في المحافظات العراقية الأخرى وتم فتح فرع في أربيل . وتؤدي الأسواق المالية دوراً مهما في دفع عجلة النشاط الاقتصادي بوصفها وعاءً ضرورياً لحشد وتعبئة المدخرات المحلية ولجذب الاستثمارات الأجنبية ، ومن هنا كان للبنك المركزي العراقي دور مباشر في تطوير العمل في سوق العراق للأوراق المالية ، فضلا عن هيأة الأوراق المالية .

ومن أجل تطوير سوق العراق للأوراق المالية وتطوير أدواته ، فقد قام البنك المركزي بالتنسيق مع وزارة المالية لإصدار إذونات وسندات خزينة بشكل دوري ومنتظم ، وقد شهد السوق تطورات ملموسة على صعيد تداول الأسهم الكترونيا وإصدار الشهادات في يوم التداول نفسه من خلال مكتب الإيداع والتحويل التابع له .

كما تم عمل أنظمة فرعية تقوم بتحليل مخرجات النظام على وفق متطلبات الهيأة الرقابية وهي نظام تداول المساهمين ونظام تداولات العقود المتقابلة ، فضلا عن إيلاء المزيد من الاهتمام لمسائل تطبيق معايير وممارسات الحوكمة السليمة وتنشيط التداول (البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،تقرير الاقتصادي،٢٠١٢ :٤٣).

وشهد السوق تطورات كبيرة في حجم التداول وعدد الشركات ، إلا أن سوق العراق للأوراق المالية مازال من الأسواق الضعيفة ، فبالرغم من ارتفاع القيمة السوقية لسنة (٢٠١٢,٢٠١٣) إلى (5597363 ،5612456) مليون دينار ، وهي بالمقارنة مع الأوراق المالية في دول الخليج المجاورة ضعيفة جدا ، وهي أيضا انعكاس لوقع العراق الاقتصادي والأمني والسياسي.

لذلك عند قياس الاستقرار الاقتصادي باستخدام مؤشر عائد الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية وكما يوضح الجدول (٦) لمدة الدراسة نلاحظ أنه قد بلغ (٠.٠٠٥) وهي قيمة موجبة تشير إلى أن الاستقرار الاقتصادي الذي حققه البنك المركزي لم ينعكس في سوق العراق للأوراق المالية ،كما تشير القيمة إلى عدم استقرار الاقتصاد العراقي باستخدام هذا المؤشر .

إلا أن القيمة منخفضة جدا أي تتجه نحو الاستقرار إذا واصل البنك المركزي استخدام أدواته النقدية الحديثة ، ويرى الباحث أن هذا المؤشر قد تأثر بضعف سوق العراق للأوراق المالية وعدم كفاءته ، فضلا عن عدم كفاءة الجهاز المصرفي في العراق الذي يعد أهم رافد للأسواق المالية فضلا عن عدم دقة البيانات وبصفة خاصة للمدة الأولى التي سبقت مدة

الدراسة وهي مابين (١٩٩٢ – ٢٠٠٢) بالمقارنة مع ما تقوم به هيأة سوق العراق للأوراق المالية بعد التغير من الشفافية والإفصاح في نشر البيانات عن السوق.

كما تأثر المؤشر بضيق سوق العراق للأوراق المالية فضلا عن انخفاض القيمة السوقية وحجم التداول وعدد الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية مقارنة مع الأسواق المالية في دول الجوار ، وهذا انعكاس لما تم التطرق إليه . إذ إن سوق العراق للأوراق المالية وعلى الرغم من التطورات التي استحدثت في تعاملاته إلا انه مازال ضعيفا ، فضلا عن أنه يعد من الأسواق غير الكفوءة ،إلا أن الملاحظ أن النسبة قريبة من الصفر مما يعني أنها تتجه نحو الاستقرار الاقتصادي إذا استمر العمل في تطوير آليات نشاط سوق العراق للأوراق المالية .

أما الاستقرار الاقتصادي باستخدام التباين النسبي لعوائد الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية مقارنة مع السوق السعودية للأوراق المالية خلال مدة الدراسة فقد بلغ (١٢.٣٧ –) وهي نسبة سالبة وتعني أن هناك استقرارا اقتصاديا في الاقتصاد العراقي باستخدام مؤشر عوائد الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية ، وهذا التذبذب بالقيمة يؤكد ما تم التوصل إليه من أن قيمة الاستقرار الاقتصادي بحسب التباين المطلق تأثرت بالأسباب التي تمت الإشارة إليها بخصوصية سوق العراق للأوراق المالية ، وعند مقارنة قيمة التباين المطلق لعائد الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية مع عوائد الأسهم في الأسواق المالية لبعض دول الاتحاد الأوربي قبل وبعد الانضمام إلى البنك المركزي الأوربي نلاحظ أن القيمة للتباين المطلق لدول أقل فاعلية نقدية (ألمانيا ،أستراليا ،بلغاريا) كانت (٠.٠٠٣ ، ٠.٠٠٠١ – ، ٠.٠٠٤)على التوالي وأيضا نرى أن ألمانيا فضلا عن بلغاريا هما دولتان أقل استقراراً اقتصاديا بعد الانضمام إلى البنك المركزي الأوربي على وفق مؤشر عوائد الأسهم اما الدول التي كانت أكبـــــر فاعلية نقدية وهي (إيطاليا ،أسبانيا ، فرنسا) إذ بلغت قيمة التباين (٠.٠٠٠٤ – ، ٠.٠٠٠٣ – ،٠.٠٠٠١) حيث نرى أن فرنسا بحسب مؤشر عوائد الأسهم هي أقل استقراراً اقتصاديا .

نلاحظ مما سبق أن جميع المؤشرات التي تم استخدامها لقياس الاستقرار الاقتصادي في العراق سواء الناتج المحلي الإجمالي مع النفط أم بدونه وكذلك الناتج لقطاع الصناعة والزراعة فضلا عن عائد الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية ، تثبت أن البنك المركزي العراقي استطاع من خلال رسم سياسته النقدية وأدواته النقدية وخاصة الأداة الرئيسة مزادات العملة الأجنبية (الدولار) أن يحقق الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الدراسة.

إلا أن هذا الاستقرار لم يستثمر بشكل كفوء من السلطة التنفيذية في تنفيذ إستراتيجية إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية وبخاصة الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها ، فضلا عن أن القطاع الخاص والمختلط لم يكن أفضل حالا من مشاريع القطاع العام ، وإذا ما أريد أن تكلل السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بالنجاح والاستقرار الاقتصادي المتحقق بعملية التنمية والنمو في العراق ، فيجب أن يستخدم البنك المركزي سياسة نقدية توسعية هي بناء إستراتيجية واضحة المعالم للاقتصاد العراقي . فضلا عن تكامل السياسات الاقتصادية فيما بينها ، وإعادة هيكلة القطاع الصناعي والزراعي وبناء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص على وفق تشريعات وقوانين تنظم آليات النشاط الاقتصادي فضلا عن إعادة تهيئة مشاريع القطاع المختلط ، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الصناعي والزراعي على حد سواء.

جدول (٦)

الاستقرار الاقتصادي بطريقة التباين المطلق لعوائد الأسواق المالية للمدة (٢٠٠٣ -٢٠١٣)

السنوات	القيمة السوقية	عائد الاسهم في السوق	صافي العائد	لوغارتم العائد	انحراف العائد عن المتوسط	مربع انحراف العائد	التباين المطلق للعائد
2003	943354						
2004	1715503	81.851	122.84	2.09	0.44	0.196	0.0196
2005	3246863	89.265	130.25	2.11	0.47	0.219	0.0219
2006	1948548	-39.986	1.00	0.00	-1.65	2.711	0.2711
2007	2128868	9.254	50.24	1.70	0.05	0.003	0.0003
2008	2282983	7.239	48.23	1.68	0.04	0.001	0.0001
2009	3125921	36.922	77.91	1.89	0.24	0.060	0.0060
2010	3446713	10.262	51.25	1.71	0.06	0.004	0.0004
2011	4930232	43.041	84.03	1.92	0.28	0.077	0.0077
2012	5597363	13.531	54.52	1.74	0.09	0.008	0.0008
2013	5612456	0.269	41.26	1.62	-0.03	0.001	0.0001
المتوسط				1.65	مجموع التباين المطلق لمدة الدراسة		0.3281
الاستقرار الاقتصادي باستخدام مؤشر عوائد الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية =(٠.٣٢٨١-٠.٢٧٣٥)							0.0545

المصدر:

١- البنك المركزي العراقي ،مديرية الإحصاء والأبحاث ،النشرة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة .

٢- من إعداد الباحث بالاعتماد على القيمة السوقية

الاستنتاجات والتوصيات :

أولا : الاستنتاجات :

١- بلغت درجة الاستقرار الاقتصادي بحسب مؤشر فجوة الناتج (٠.٠٣٨-) والقيمة سالبة مما يعني أن البنك المركزي العراقي استطاع تحقيق الاستقرار الاقتصادي على أن هناك اثرا للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي وقد انعكست في مؤشر فجوة الناتج على الرغم من ضعف النسبة .

٢- بلغت درجة الاستقرار الاقتصادي بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (١٨.٢٨٥ -) والقيمة سالبة وهذا يعني أن البنك المركزي استطاع تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فيما بلغت درجة الاستقرار الاقتصادي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٨ على وفق هذا المؤشر (٠.٠٧٧ -) وهي تحمل إشارة سالبة وهذا يؤكد النتيجة السابقة من تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

٣- بلغت درجة الاستقرار الاقتصادي بعد استبعاد أثر الناتج النفطي (٨.٤٥١٩ -)وهي تحمل إشارة سالبة وتعني أن الاقتصاد العراقي بحالة استقرار ، وهي تؤكد توجه البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الدراسة .

٤- عند استخدام مؤشر الناتج الصناعي بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٨ كمؤشر لقياس درجة الاستقرار الاقتصادي فقد بلغت (٣٧.٣٨٥ -) وهي تحمل إشارة سالبة وتعني أن البنك المركزي العراقي من خلال استخدام أدواته استطاع تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال مدة الدراسة .

٥- فضلا عن انعكاس ذلك على ضعف سوق العراق للأوراق المالية ، وعند قياس الاستقرار الاقتصادي باستخدام مؤشر عائد الأسهم في سوق العراق حيث بلغ (٠.٠٠٥) وهي قيمة موجبة تشير إلى أن الاستقرار الاقتصادي الذي حققه البنك المركزي لم ينعكس في سوق العراق للأوراق المالية .

٦- لم ينعكس الاستقرار الاقتصادي الذي وفره البنك المركزي العراقي على الاقتصاد العراقي بسبب ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية فضلا عن الاختلالات الكبيرة في القطاعات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها وهذا ما نعكس على المؤشرات الاقتصادية.

ثانيا : التوصيات :

١- ضرورة وضع الآليات اللازمة للتنسيق بين السياسة النقدية والمالية في العراق ، فلا يمكن للسياسة النقدية من تحقيق الاستقرار الاقتصادي لوحدها ،دون أن تتكامل معها أدوات السياسة المالية .

٢- لابد من تطوير سوق العراق للأوراق المالية وتوسيع العمليات المالية من خلال إيجاد التشريعات اللازمة لزيادة الاستثمارات الأجنبية داخل السوق وزيادة عدد الشركات والمؤسسات الاقتصادية المسجلة في السوق ، فضلا عن التوسع في الأدوات المالية المستحدثة بالسوق.

٣- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات بنيوية ولمعالجة هذه الاختلالات لابد من تضافر السياسات الاقتصادية وتكاملها من أجل إدخال إصلاحات اقتصادية وخاصة في القطاعات الإنتاجية.

٤- ضرورة تعديل قانون البنك المركزي العراقي ولو بصورة مؤقتة من أجل المساهمة بعملية التنمية وذلك بسبب الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتركيز على تمويل المشاريع الاقتصادية وبصفة خاصة الإنتاجية منها بغية معالجة هذا الاختلال.

الهوامش :

١- عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية ، والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق ج١ ط٢، مطبعة الديوان ، بغداد ، ١٩٨٦، ص٣٨٦ .

٢- جيمس جوارتيني ،الاقتصاد الكلي ،الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن ،السعودية ، دار المريخ ، ١٩٩٩ ، ١٩٥.

3- Gormes,Yuksel&SerkanYigit, The Economic and Financial Stability in Turkey :A Historical perspective ,central Bank of Turkey,2009.1-2.

٤- عبدالمجيد عبد المطلب ،السياسات الاقتصادية ، تحليل جزئي وكلي ، القاهرة ، زهرة الشرق ، ٢٠٠٧، ٢١٣.

٥- ريتشارد موسجريف ،المالية العامة في النظرية والتطبيق ،ط٢ ،الكويت،١٩٩٩، ٣٥٦.

٦- وليد عبدالحميد عايب ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي مكتبة حسن العصرية ،بيروت ،لبنان ،٢٠١٠، ٧٠.

٧- نفس المصدر السابق ،٧١.

8- Johnson, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975. p240.

٩- محمد الأفندي ، سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكاليات التطبيق ،مجلة التجارة السنة الثامنة ، العدد الثاني ، صنعاء ،١٩٩٣ ، ١٦٩-١٧٠.

١٠ -بول ساملسون ويليام د. نورد هاوس ،الاقتصاد ،ترجمة هشام عبدا لله ط٢ ،الأردن الأهلية للنشر،٢٠٠٦، ٦٧٥.

١١ -أحمد مصطفى ، د. سمير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ٢٠٠٠، ١٥٦.

١٢-عدنان محمد حسن الشدود ،فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٦)أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،٢٠٠٩، ٢٦.

١٣-محمد غرس الدين ، برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف وعلاقتها بسياسات ميزان المدفوعات في الدول النامية ،مجلة الكويت الاقتصادية ،العدد السابع ، السنة الرابعة ، الكويت ، الجمعية الاقتصادية الكويتية ،١٩٩٩، ٣٢.

١٤- ج أكلي،الاقتصاد الكلي،النظرية والسياسات ، ترجمة د.عطية مهدي سليمان،ج١.بغداد،الجامعة المستنصرية ،١٩٨٠، ٥٩٤.

١٥-سامي عبيد محمد،تحليل واقع الاقتصاد العراقي وسياسات الإصلاح الاقتصادي للفترة (١٩٨٨-٢٠٠٤)،أطروحة دكتوراه ،غير منشورة،مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٥، ١٨.

١٦-باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ،ترجمة د.طه عبدا لله منصور ، د.عبد الفتاح بالرحمن عبدالمجيد ، الرياض ، دارا لمريخ ، ١٩٨٧ ، ٦٨٧.

17-The Staffs of the world bank and the IMF, Guidelines for public debt management :Accompanying Documents and selected case studies ,2003 . p363.

18-paul R, Miguel A, Savastano and sunilsharma , the Scope for Inflation Targeting in Development , IMF Working paper 97/130,2003,48.

١٩- صندوق النقد الدولي ،ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية، إعلان مبادئ،سيتمر ،١٩٩٩، ص ٥ ، متاح على الشبكة الدولية wwww,IMF,org.

20-Iain Begg, Running Economic and Monetary Union : The Challenges of policy Co-ordination , in Europe : Government and Money , The Federal Trust for Education and Research , 2002.p21-22.

21- Hugo Frey Jensen, The Central Bank's Role in Debt and Reserve Management: The Danish Experience in Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems, IMF Institute and Monetary and Fiscal Systems Department, 2003.191-195.

22-Alan Griffiths and Stuart Wall, applied Economics, Longman ,7th,ed New York,1998,8.

23- Peter K, Clark, Potential GDP in the United States,1948-80 ,USA Stanford University, Wiley Black well ,(vol.25,no,2) ,Journal Review of Income and Wealth, 1979.p79.

24-Edward S,Knotek, How Useful is Okuns Law, USA, Federal Reserve Bank of Kansas City, Economic Review, Fourth Quarter,2007.76.

25-Nir Klein, Measuring the potential Output of South Africa, IMF, African Dept., Washington D,C., USA,2011.p1.

26-Elham, Maft , Kreft, Essays On International Monetary Institutions Monetary Policy, and Economic Stability, Dissertation Submitted to the College of Business and Economics West Virginia University in partial fulfillment of the requirements for the degree of PH, D in Economics ,2003.p63.

27-Elham, Maft , Kreft, Essays On International Monetary Institutions Monetary Policy, and Economic Stability, Dissertation Submitted to the College of Business and Economics West Virginia University in partial fulfillment of the requirements for the degree of PH, D in Economics ,2003.p26.

المراجع :

اولا : الكتب :

١- أحمد مصطفى ، د. سمير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ٢٠٠٠.

٢- باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ،ترجمة د.طه عبدا لله منصور ، د.عبد الفتاح بالرحمن عبدا لمجيد ، الرياض ، دارا لمريخ ، ١٩٨٧ .

٣- بول ساملسون ويليام د. نورد هاوس ،الاقتصاد ،ترجمة هشام عبدا لله ط٢ ،الأردن الأهلية للنشر،٢٠٠٦.
٤- ج أكلي،الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات ، ترجمة د.عطية مهدي سليمان ، ج١. بغداد، الجامعة المستنصرية ،١٩٨٠.
٥- ريتشارد موسجريف ،المالية العامة في النظرية والتطبيق ،ط٢ ،الكويت،١٩٩٩.
٦- عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية ، والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق ج١ ط٢، مطبعة الديوان ، بغداد ، ١٩٨٦.
٧- جيمس جوارتيني ،الاقتصاد الكلي ،الاختيار العام والخاص ،ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن ، السعودية ، دار المريخ ، ١٩٩٩.
٨- عبدالمجيد عبد المطلب ،السياسات الاقتصادية ، تحليل جزئي وكلي ، القاهرة ، زهرة الشرق، ٢٠٠٧.
٩- وليد عبدالحميد عايب ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي مكتبة حسن العصرية ، بيروت ،لبنان ،٢٠١٠.

ثانيا :البحوث والدراسات:

١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٢.
٢- د.محمد الأفندي ، سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية وإشكاليات التطبيق ،مجلة التجارة السنة الثامنة ، العدد الثاني ، صنعاء ،١٩٩٣.
٣- د محمد غرس الدين ،برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف وعلاقتها بسياسات ميزان المدفوعات في الدول النامية ،مجلة الكويت الاقتصادية ،العدد السابع ، السنة الرابعة ، الكويت ،الجمعية الاقتصادية الكويتية ،١٩٩٩.

ثالثا :الأطاريح :

١- سامي عبيد محمد،تحليل واقع الاقتصاد العراقي وسياسات الإصلاح الاقتصادي للفترة (١٩٨٨-٢٠٠٤)،أطروحة دكتوراه ،غير منشورة،مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ، ٢٠٠٥.

٢- عدنان محمد حسن الشدود ،فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٦)أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،٢٠٠٩.

رابعا :الشبكة الدولية الانترنيت :

١- صندوق النقد الدولي ، ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية ، إعلان مبادئ،سيتمر ،١٩٩٩، متاح على الشبكة الدولية .(wwww,IMF,org).

Books :

1- Hugo Frey Jensen, The Central Bank's Role in Debt and Reserve Management: The Danish Experience in Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems, IMF Institute and Monetary and Fiscal Systems Department, 2003.

2- Johnson, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975.

Publication and statistics:

1-Alan Griffiths and Stuart Wall, applied Economics, Longman ,7th,ed New York,1998.

2- Edward S,Knotek, How Useful is Okuns Law, USA, Federal Reserve Bank of Kansas City,Economic Review, Fourth Quarter,2007.

3- Gormes ,Yuksel&SerkanYigit,The Economic and Financial Stability in Turkey :A Historical perspective ,central Bank of Turkey,2009.

4- Iain Begg,Running Economic and Monetary Union : The Challenges of policy Co-ordination , in Europe : Government and Money , The Federal Trust for Education and Research , 2002.

5-paul R, Miguel A, Savastano and sunilsharma , the Scope for Inflation Targeting in Development , IMF Working paper 97/130,2003.

6- Peter K, Clark, Potential GDP in the United States,1948-80 ,USA Stanford University, Wiley Black well ,(vol.25,no,2) ,Journal Review of Income and Wealth, 1979.

7- The Staffs of the world bank and the IMF, Guidelines for public debt management :Accompanying Documents and selected case studies ,2003.

Doctoral dissertation:

1- Elham,Maft ,Kreft, Essays On International Monetary Institutions Monetary Policy, and Economic Stability, Dissertation Submitted to the College of Business and Economics West Virginia University in partial fulfillment of the requirements for the degree of PH,D in Economics ,2003.

International Network

1- Elham,Maft,Kreft. And Russell S,Sobel,Does ALess Active Central Bank Lead to Greater Economic Stability ?Evidence From the European Monetary Union,2006.http://sobelrs.people.cofc.edu.pdf).